

تأثير التطبيق القسري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على تخفيض ممارسات ادارة الارباح

م. سجاد مهدي عباس الغريايوي¹ ، أ.م.د. سلمى منصور سعد²

المستخلص

ان وظيفة الإبلاغ المالي الدولي تمثل اداة ملائمة لتطوير الاقتصاد العالمي وتدعم سعي الوحدات الاقتصادية في تنويع مصادر التمويل وتدويل استثماراتها وان معايير الإبلاغ المالي منبثقة من الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الدولية التوافقي المشترك بين IASB- FASB . ان سعي العراق للحصول على التمويل الخارجي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جعله امام متطلبات الارتقاء بمهنة المحاسبة على المستوى المحلي لترتقي الى المستوى الدولي من خلال الزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لذلك كانت مشكلة البحث في بيان ملائمة التطبيق القسري لتلك المعايير وتأثيرها في تعزيز جودة الإبلاغ المالي وتخفيض ممارسات ادارة الارباح .

الكلمات المفتاحية : التطبيق القسري، معايير الإبلاغ المالي الدولية، ادارة الارباح

انتساب الباحثين

¹ جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، واسط، 52001
² الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، بغداد، 10021

¹smahdi@uowasit.edu.iq
²dr_selma_960@uomustansiriyah.edu.iq

المؤلف المراسل

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2022

The Effect of Enforced Application of International Financial Reporting Standards on Reducing Earning Management Practices

Lecturer Sajjad Mahdi Abbas¹ , Assist. Prof. Selma Mansur Saad²

Affiliation of Authors

¹ College of Management & Economics, Wasit University, Iraq, Wasit, 52001

² College of Management & Economics,,Mustansiriyah University, Iraq, Baghdad, 10001

¹smahdi@uowasit.edu.iq
²dr_selma_960@uomustansiriyah.edu.iq

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: June 2022

Abstract

The function of international financial reporting represents an appropriate tool for the development of the global economy and supports the endeavor of economic units to diversify sources of financing and internationalize their investments, and that the standards of financial reporting stem from the conceptual framework of international financial accounting, the consensual joint between FASB-IASB.

Iraq's quest to obtain external financing from the International Monetary Fund and the World Bank made it in front of the requirements of upgrading the accounting profession at the local level to rise to the international level by obligating economic units to apply international financial reporting standards. The quality of financial reporting and the reduction of earnings management practices.

Keywords: mandatory enforcement, international financial reporting standards, Earning management

المقدمة :

ان عملية صناعة القرار الاستثماري او التمويلي بحاجة الى معلومات ملائمة وذات تمثيل صادق تعكس نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي في تاريخ اعداد التقارير المالية وهذه المعلومات الملائمة تمثل مدخلات عملية صناعة القرار .

ان اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية يمثل اهم ادوات الوصول الى التنسيق المحاسبي الدولي، والذي يوفر احتياجات المستثمرين والمقرضين الداخليين والخارجيين ومن ثم يعزز حركة تداول الاسهم في اسواق المال ، وان عملية التطبيق لتلك المعايير يشترط توفر تعليم محاسبي دولي ونظم معلومات محاسبية ذكية وسعي متواصل من المنظمات المهنية المحلية .

ولتحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته تم تقسيمه على اربعة محاور اساسية، فيما اختص المحور الاول لبيان منهجية البحث وخصص المحور الثاني الجانب النظري في محورين الاول ادارة الارباح كمدخل نظري، والثاني معايير الابلاغ المالي مدخل نظري، فيما خصص المحور الثالث للجانب التطبيقي الذي اشتمل على قياس تأثير IFRS على تخفيض ممارسات ادارة الارباح، وخصص المحور الاخير لاهم الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة**اولا : منهجية البحث****1. مشكلة البحث**

في ظل توجيه البنك المركزي العراقي بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المصارف وشركات التامين المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية وفق كتابه ذي العدد 9/12 في 1/4 / 2016، لذا تتمثل مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤل الاتي : ((هل يؤثر التطبيق القسري لمعايير الابلاغ المالي الدولية في تخفيض ممارسات ادارة الارباح في التقارير المالية للمصرف عينة البحث ؟)) .

2. فرضية البحث:

((ان التطبيق القسري لمعايير الابلاغ المالي الدولية في المصرف عينة البحث يخفض من ممارسات ادارة الارباح))

3. اهداف البحث:

يعمل البحث على تحقيق حزمة من الاهداف وكما يأتي:

أ. دراسة مفهوم وأهمية معايير الابلاغ المالي الدولية وتأثيرها في تعزيز جودة الابلاغ المالي وتوفير متطلبات التنسيق في الابلاغ المالي الدولي .

ب. تسليط الضوء على مفهوم وممارسات ادارة الارباح وانوعها .
ت. تسليط الضوء على واقع إعداد التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (ISX) .

ث. تحديد ملائمة التطبيق القسري لمعايير الابلاغ المالي الدولية ومدى ملائمتها للبيئة المحلية.

ج. تطوير بيئة سوق العراق للاوراق المالية بجميع مكوناتها (المستثمرين والوسطاء وادارة السوق) من خلال تعزيز ثقافة معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS .

4. اهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في جانبين أساسيين ، يمثل الجانب الأول المدخل المفاهيمي والحاجة إلى إبراز تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المصارف بما تعزز في ذات الوقت من كفاءة السوق المالية المدرجة فيها، أما الجانب الثاني فيمثل المدخل التطبيقي الذي يهدف إلى تحليل واقع الابلاغ المالي في المصارف من ناحية جودة تلك التقارير ومدى ملائمتها وتمثيلها الصادق للمعلومات وملائمة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المصرف عينة البحث .

5. عينة البحث

تسعى الدراسة إلى اختبار فرضية محددة تتصل كما مر ذكره بتقييم ملائمة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في مصرف التنمية الدولي والمدرج في سوق العراق للاوراق المالية .

6. منهج البحث:

تم تبني المناهج البحثية النظرية والتطبيقية الآتية في ضوء مشكلة البحث وفرضياته:

1. الجانب النظري للبحث: تبني المنهج النظري الوصفي لمتغيرات البحث وعلاقاته من خلال استخدام المصادر النظرية المختلفة من الكتب والدوريات العلمية المتخصصة.

2. الجانب التطبيقي للبحث: تبني منهج الدراسة التطبيقية التجريبية في اختبار فرضيات البحث والوصول إلى نتائجه من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية لمصرف التنمية الدولي .

المحور الثاني : الجانب النظري للبحث

اولا : الاطار النظري لإدارة الارباح

1_ طبيعة ادارة الارباح :

كانت بدايات ظهور المحاسبة في المشروع الفردي ، ومن ثم ظهرت الشركات التضامنية . وإن أوائل الكتاب في المحاسبة ، قد نصحوا بأن تكون أول خطوة في عملية التسجيل المحاسبية، هي أعداد جرد أو بيان لرأس المال ، وتظهر فيه كل الممتلكات الشخصية ، فضلاً عن الديون عليه/ وله منذ اليوم الأول للعمل. ومن المعروف إن إدارة الأرباح تتم من خلال الممارسات التي تقوم بها الإدارة ، ففي الفترات التي سبقت ظهور الشركات المساهمة كانت الحسابات تعد من قبل المحاسب وبإشراف المالك ، الذي هو المسيطر على النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية ، ومن ثم عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح في المشاريع الفردية أو الشركات التضامنية لعدم الحاجة إليها . ومن ثم ظهرت الشركات المساهمة ، والتي كان ظهورها بسبب الثورة الصناعية ، والحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة ، وأنفصال الملكية عن الإدارة ، والذي كان السبب الرئيس لظهور إدارة الأرباح .

ارتبط مفهوم إدارة الأرباح مع نظرية الوكالة ، وإن مفاهيم هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف Adam Smith ، الذي أشار عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم Wealth of Nations ، الصادر في سنة 1776 ، إلى أنه لا يمكن أن نتوقع من مدراء الشركات الذين يؤتمنون على أموال الآخرين ، أن يديروها باليقظة نفسها والحذر ، كما لو كانوا مالكين لهذه الأموال [1] .

وتعرف ادارة الارباح " " مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات المتخذة من قبل إدارة الشركة ، التي تهدف إلى تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب بغض النظر عن مشروعيتها من خلال استخدام واستغلال المرونة في المعايير المحاسبية ، أو الخروج عنها" [2] وعرفت ايضا "إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام التقدير الشخصي في إعداد التقارير المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل بعض المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للوحدة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلن عنها" [3].

2_ دوافع وحوافز إدارة الأرباح:-

يوجد العديد من الدوافع التي تحت الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح للتأثير في رقم الأرباح المعلن عنها وصولاً للربح المستهدف ، فمنها ما يجعل الإدارة ترفع من الأرباح المتحققة ومنها ما يخفصها ومنها ما يقلل التذبذب فيها ، ولمزيد من

التوضيح ولإعطاء صورة واضحة عن هذه الدوافع سوف يتم تناول أهم هذه الدوافع :-

أ - الدوافع التعاقدية :-

تعرف نظرية الوكالة بأنها علاقة تعاقدية بين طرفين الطرف الأول المستخدم (بفتح الدال) (الوكيل) الذي يوفر العمل إلى المستخدم (بكسر الدال) (الأصيل) مقابل حصول الطرف الأول على المكافآت من الأصيل ، ويتم صياغة عقد الوكالة بالشكل الذي يضمن أن الوكيل يعمل بأقصى فائدة للشركة [4] ، وطبقاً لهذه النظرية يتم تفسير طبيعة الشركة على أنها مجموعة من العقود التي تحكم العلاقة بين الأطراف ذات المصلحة فيها ، إذ تخلق هذه العقود حقوقاً محددة لكل طرف من الأطراف ذات المصلحة في الشركة ، فالشركة هنا تمثل انتزاعاً لأصحاب الحقوق قائم على عقود رسمية وغير رسمية (ضمنية) يعتمد تحديدها على قدرتها على تقليل تعارض المصالح بين الأطراف ذات العلاقة [5] ، وينشأ هذا التعارض في المصالح نتيجة لرغبة كل طرف من الأطراف ذات العلاقة في تعظيم منفعة الشخصية ، وتتجسد هذه العلاقة بشكل واضح في الشركات المساهمة والشركات المملوكة للدولة اللتين تتفصل فيهما الملكية عن الإدارة ، فالمديرون ملزمون بموجب عقد الوكالة باستعمال الموارد المالية التي توضع تحت تصرفهم من قبل حملة الأسهم في الشركة المساهمة ، ومن قبل الحكومة في الشركات المملوكة للدولة ، باعتبارها ممثلة للجمهور الذي هو المالك الأخير لهذه الموارد ، باستعمال هذه الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفهم في الأغراض المخولة لهم من قبل الجهات المالكة لهذه الموارد ، وبما أن حملة الأسهم يستثمرون لتعظيم عوائدهم ، فإن المديرين باعتبارهم وكلاء ملزمون بتحقيق هذا الهدف على السهم [6] .

ب - دوافع سوق رأس المال Capital Market Incentives :-

يشكل سوق رأس المال أو "البورصة" اهتماماً كبيراً للشركات التي تسعى إلى زيادة رأس مالها ولا يتم ذلك إلا من خلال إقناع المستثمرين بكفاءة أدائها، والذي ينعكس على أسعار أسهمها ، ولما كانت القوائم المالية التي تصدرها الشركات تشكل الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون والمحللون الماليون لتقييم أداء الشركة واتخاذ قرار بالاستثمار أو عدم الاستثمار فيها ، فقد تلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح للتأثير على أسهمها في المدى القصير لجلب رأس مال إضافي للشركة ، ويمكن القول بان هنالك سببين لإدارة الأرباح فيما يتعلق بسوق رأس المال وهما لتشجيع المستثمرين على شراء أسهم الشركة و/أو لتحسين أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية [5] .

ظروف البيئة المتغيرة من وقت لآخر فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة.

3. إن تقدم المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة في حالة وجود خلافات متعددة فيما يخصّ المعالجات المحاسبية للموضوع الواحد، بحيث لا تقدم المعايير المحاسبية معالجة محاسبية واحدة بل تقدم معالجات عدة للموضوع المحاسبي الواحد، ويعالج هذا الموقف بالإفصاح المحاسبي عن المعالجة المحاسبية التي تمّ تطبيقها [10].

4. عدم وجود أية ضغوطات سياسية أو جهات معينة على إعداد المعايير المحاسبية.

5. إن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية عملية واقعية وملائمة للبيئة المحلية وإن تكون بعيدة عن الاجتهادات والآراء الشخصية .

يجب إن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد والموضوعية، ويقصد بذلك عدم توقع تحديد نتائج معينة مقدماً بقدر الإمكان عند إعدادها [11].

3_ طبيعة الإبلاغ المالي ووسائله:

على الرغم من أن الكشوفات المالية والإبلاغ المالي يهدفان إلى توفير المعلومات المفيدة إلى شريحة واسعة من المستعملين الخارجيين الذين لا يمكنهم الحصول على المعلومات بطريقة أخرى، من بينهم المستثمرون والمقرضون والدائنون التجاريون والمجهزون والعملاء والمنظمات الحكومية وعامة الجمهور، إلا أنه في الحقيقة تستهدف الكشوفات المالية والإبلاغ المالي بالدرجة الأساس توفير احتياجات أو تلبية متطلبات الجهات التي توفر الموارد المالية (المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين الحاليين والمحتملين) إلى الكيان الذي يتم التقرير عنه لأن هذه الموارد معرضة إلى المخاطرة في الكيان. إذ إن الأطراف المتعددة المستعملة للتقرير المالي تختلف احتياجاتها من البيانات المالية، ولأن عملية توفير جميع البيانات المختلفة التي تحتاجها الأطراف المتعددة تكلفتها عالية، الأمر الذي حدا إلى تحديد المستعملين الرئيسيين للتقرير المالي، وبخلاف ذلك تصبح الكشوفات المالية والإبلاغ المالي مختصرة جداً ومبهمة.

ويهدف الإبلاغ المالي إلى توفير معلومات عن المركز المالي والاداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية [9]، أو بمعنى آخر توفير معلومات عن موجودات الكيان والمطالبات المستحقة عليه وكذلك توفير معلومات عن تأثير العمليات

جـ - الدوافع التشريعية أو التنظيمية Regulatory Incentives:-

عادة ما تكون قطاعات الأعمال خاضعة لتشريعات وقوانين تنظم عملها، كتعليمات السوق المالي وتعليمات البنك المركزي، فإن انتهاكها يؤدي إلى عقوبات يمكن أن تصل مثلاً إلى إيقاف أسهم الشركات المخالفة عن التداول في السوق المالي. لقد بينت العديد من الدراسات احتمال أن تشكل هذه القوانين في حد ذاتها دافعاً للإدارة من اجل التلاعب بالأرباح لتجنب مخالفة هذه التشريعات وما يترتب عليها من عقوبات أو تضييع الفرص [7].

ثانياً : الاطار النظري لمعايير الإبلاغ المالي

1_ مفهوم الاطار المفاهيمي للإبلاغ المالي الدولي :

عُرّف الإطار المفاهيمي في المحاسبة الدولية بانته : مجموعة منظمة من الأهداف والمبادئ الأساسية المتسقة فيما بينها والتي بفضلها يمكن إصدار معايير منسقة وتحديد طبيعة ووظائف حدود المحاسبة المالية والفوائد المالية [8].

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الإبلاغ المالي بأنه "معلومات توفرها الوحدة الاقتصادية لمساعدة المستخدمين في قرارات تخصيص الموارد المتعلقة بتلك الوحدة، وهو يتضمن عناصر متعددة من ضمنها التقرير المالي، ومن جانبها فقد عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) بأنه "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية لكي يسمح بأحكام وقرارات مبنية على معلومات من قبل مستخدمي المعلومات"، و عرف (FASB) في بيانه رقم (1) الإبلاغ المالي بأنه "وسيلة لإيصال المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية، إلا انه لا يمثل غاية بحد ذاته وانما هدفه تلبية احتياجات ومصالح مستخدمي التقارير المالية من المعلومات المفيدة في الاختيار بين البدائل المتاحة" [9].

2_ خصائص الاطار المفاهيمي :

لأبد من أن تتحقق خصائص عدة في الإطار المفاهيمي للمعايير الإبلاغ المالي الدولية وهي كما يأتي :

1. عند إعداد المعايير المحاسبية الدولية يجب مراعاة الظروف سواء أكانت اقتصادية، أم سياسية، أم اجتماعية أم قانونية، والبيئة المحيطة بالمجتمع .

2. يجب إن تتصف المعايير المحاسبية بالواقعية فلا يجب إن تتصف المعايير المحاسبية بالثبات، بل لا بد وإن تتغير وفقاً

ترتبط المحاسبة اساسا بعملية القياس لأنشطة الوحدات الاقتصادية ومن المعقول توقع ان تكون مبادئ القياس هي نفسها في أي بلد ، وقد تختلف اللغة المستخدمة لإضافة كلمات التفسير ولكن لا ينبغي أن تتأثر القيم المبلغ عنها بحواجز اللغة. اطروحتي .

ويجب على الوحدات الاقتصادية العاملة في اكثر من بلد ان لا تعتمد مقاييس مختلفة للإبلاغ المالي بسبب مبادئ المحاسبة المختلفة المطبقة في تلك البلدان .

ومن المعروف ان شركات الاتحاد الاوربي قبل 2005 كانت منقسمة بين اعتماد المبادئ المحاسبية الامريكية المقبولة عموما (GAAP) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وان هذا التوجه والسعي لاعتماد معايير دولية يبرر الحاجة الى مثل هذه المعايير وفي خصوص الشركات على المستوى المحلي يمثل اعتماد المعايير الدولية هدفا كونه ينطوي على مجموعة فوائد اهمها تقديم معلومات ذات قيمة بالنسبة الى المستثمرين والدائنين والجهات الحكومية تؤيد فيها هذه الوحدات الاقتصادية قدرتها على الاستمرار وتحقيق المنافع الاجتماعية .

واما على مستوى الشركات الدولية والمتعددة الجنسية يؤدي توفر مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية الدولية الى تقليل تكاليف مقارنة التقارير المالية المزدوجة وذلك لان اغلب البورصات واسواق المال الدولية وخصوصا (SEC) وقبل اعتماد المعايير الدولية تطلب من الشركات اعداد التقرير المالي بما يتوافق مع متطلبات تلك الاسواق فتعتمد الشركات الى اعداد قوائم اخرى (ازدواجية التقرير المالي) او في الاقل اعداد جداول تسوية ينتج عنها صافي دخل ومركز مالي جديد ، وهذا الابلاغ المزدوج ينطوي على تكاليف اضافية وتسبب مشاكل في قابلية فهم المعلومات واسباب اختلاف الارقام المحاسبية [13] .

المحور الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

قياس تأثير تطبيق IFRS على جودة الارباح في مصرف التنمية الدولي

اولا : نبذة عن المصرف عينة البحث :

1_ ملف مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل : يوضح الشكل (1) ، ملف مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل والمدرج ضمن القطاع المصرفي في سوق العراق :

والأحداث الأخرى في تغيير موجودات الكيان والمطالبات المستحقة عليه [12] ، وهذه المعلومات تعد مدخلات مفيدة إلى :

1. اتخاذ قرارات التمويل المتعلقة بتوفير الموارد المالية للكيان، وهذه القرارات تتضمن قرارات الاستثمار المتعلقة ببيع وشراء وحيازة أدوات الملكية وأدوات الدين وكذلك بتوفير أو تسوية القروض أو اشكال الدين الأخرى. إذ يهدف الإبلاغ المالي إلى توفير أساس للاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد المالية مما يمكن المستعملين من اتخاذ القرارات الكفوءة لتوزيع مواردهم المالية المحدودة.

2. اتخاذ القرارات المتعلقة بمعرفة مدى استعمال الإدارة لتلك الموارد (الأموال الموكلة إليها) بكفاءة و فاعلية.

3. تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من حيث مبلغها وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المصاحبة لها (مدى موثوقيتها).

ولمعرفة هل إن الإبلاغ المالي يحقق أهدافه أو لا ؟ فذلك يتطلب دراسة وتحليل المعلومات التي من الواجب او المفروض توفيرها وكذلك ما هي نوعية القرارات التي تساعد هذه المعلومات على اتخاذها، ومن ذلك يرى الباحث ان الإبلاغ المالي يوفر المعلومات التي تلبى الاحتياجات الرئيسية لمتخذي قرارات التمويل، وان هذه المعلومات في الحقيقة تعد احتياجات مشتركة للجهات او الاطراف المتعددة ذات العلاقة، ولذا فإن الإبلاغ المالي يلبي أو يوفر غالبية احتياجات الجهات المتعددة المستعملة للتقرير المالي وهذا يعني إن الإبلاغ المالي يحقق أهدافه.

ويجب الأخذ بالحسبان إن الإبلاغ المالي هو لأغراض عامة (general purpose)، وان هذا المفهوم لا يعني كل الأغراض (all purpose) ، فالإبلاغ المالي لا يعمل ولا يستطيع توفير جميع المعلومات التي تحتاجها الاطراف المتعددة بما فيهم الطرف الأساسي الذي يوجه أو يستهدف الإبلاغ المالي الى تلبية احتياجاته . ولذا على هؤلاء المستعملين الأخذ بالحسبان الحصول على معلومات وثيقة الصلة (pertinent information) من مصادر أخرى بخلاف التقرير المالي مثل المعلومات المتعلقة بالأحداث السياسية والمناخ السياسي السائد والمعلومات المتعلقة بوجهة النظر الحالية والتطلعات المستقبلية لإدارة الكيان وللقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه هذا الكيان [12] .

4_ اهمية معايير الابلاغ المالي الدولية The importance of

IFRS

مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

نشاط الشركة :

ممارسة الاعمال المصرفية

كود الترميز الدولي : IQ000A2DP8B3

مراجع الحسابات :

ملف الأسهم	بيانات الاتصال
تاريخ التأسيس : 11/01/2011	العنوان : بغداد- الكرادة-جى بابل -محلة 929 شارع 21 - بناية 1/25412
رأس المال عند التأسيس : 100,000,000,000 دينار عراقى	التليفون : +964-009647764510 / +964-776434950
تاريخ الإدراج : 02/05/2017	النقل : 7712080331
رأس المال عند الادراج : 250,000,000,000 دينار عراقى	البريد الإلكتروني : admin@idbiraq.com
رأس المال الحالى : 250,000,000,000	الموقع : www.idbiraq.com
القيمة الاسمية للسهم : 1 دينار عراقى	

شكل (1) ملف مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

المصدر : ملف الشركة - الموقع الرسمي لسوق العراق للاوراق المالية

ويلاحظ من خلال معلومات الشكل (1) انه من اقدم المصارف
تكوينا في البيئة المحلية فضلا عن راس ماله الجيد الذي تطور مع
تطور الخدمات المقدمة من المصرف ، اذ بلغ راس المال التأسيسي
2_ تطور الاداء المالي لمصرف التنمية للاستثمار والتمويل :
يوضح الشكل (2) تطور الاداء المالي لمصرف التنمية :

ويلاحظ من خلال معلومات الشكل (1) انه من اقدم المصارف
تكوينا في البيئة المحلية فضلا عن راس ماله الجيد الذي تطور مع
تطور الخدمات المقدمة من المصرف ، اذ بلغ راس المال التأسيسي

آداء المصرف - مقارنة 1



شكل (2) تطور الاداء المالي لمصرف التنمية للاستثمار والتمويل .

المصدر : ملف الشركة - الموقع الرسمي لسوق العراق للاوراق المالية

المالي وقام بفتح مركز التنسيق المشترك مع شركات الهاتف النقال
في كل فروع المحافظات الامر الذي استدعى زيادة رصيد
الموجودات من خلال الدعم الاستثماري لهذه المراكز .
3_ التطورات في الارباح : يوضح الشكل (3) تطورات الارباح
قبل الضريبة وبعد الضريبة والموزع منها :

ويوضح الشكل (2) المخطط البياني لاداء المصرف للسنوات من
2016 ولغاية 2019 اذ يلاحظ ان تطور الموجودات وحقوق
الملكية وودائع العملاء بنسب مستقرة نسبيا للسنوات المالية
2016، 2017، 2018. ولكن يلاحظ تطور نسبي ملحوظ في سن
2019 وعند مراجعة ملف المصرف نجد ان مجلس الادارة قام
بتنفيذ مبادرة تطوير الخدمات الالكترونية والاستفادة من خدمات
الجيل الثالث الالكترونية للاتصالات في تنشيط حركة التحويل

اداء المصرف - مقارنة 2



شكل (3) التطورات في الارباح

المصدر : ملف الشركة - الموقع الرسمي لسوق العراق للاوراق المالية

اعتمد الباحث نموذج جونز المعدل لاختبار فرضية البحث وفق الخطوات الاتية :

1_ يتم قياس المستحقات الكلية بالاعتماد على نموذج جونز المعدل اذ يتم ايجاد المستحقات الكلية من خلال طرح صافي الدخل التشغيلي للسنة الحالية من التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية للسنة الحالية ، وينتج صافي الربح التشغيلي من الفرق بين الايرادات التشغيلية والمصروفات التشغيلية بينما تنتج التدفقات النقدية التشغيلية من التغيرات في الايرادات التشغيلية والمصروفات التشغيلية والموجودات المتداولة التي توفرها قائمة التدفق النقدي في فقرة التدفق النقدي التشغيلي وتم قياس المستحقات الكلية كما موضح في الجدول (1) :

ويظهر الشكل (3) التغيرات في ارباح المصرف التي شهدت انخفاض نسبي ابتداء من سنة 2017 ولغاية سنة 2019 ويعزى هذا الانخفاض النسبي الى الانكماش الاقتصادي الذي تشهده البيئة المحلية فضلا عن سوء التخطيط المالي على مستوى الاقتصاد الكلي وانخفاض الدعم الحكومي للقطاع الخاص وبضمنها القطاع المصرفي وانخفاض مستوى ثقافة التبادل الالكتروني للعملة والصيرفة الالكترونية وخدمات المصارف في القطاع الخاص بسبب الانهيارات المالية التي لحقت العديد من هذه المصارف في الازمة المالية الاخيرة .
ثانيا : قياس ممارسات ادارة الارباح في التقارير المالية لمصرف التنمية للاستثمار والتمويل للسنوات 2014-2019

جدول (1) احتساب المستحقات الكلية لمصرف التنمية (المبالغ بالالف الدنانير)

المستحقات الكلية	التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح التشغيلي	السنة المالية
45,438	-10,871	34,567	2014
34,313	-13,534	20,779	2015
146,205	-126,752	19,453	2016
32,059	-17,092	14,967	2017
28,206	-19,193	9,013	2018
-16,778	36,697	19,919	2019

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف التنمية 2014-2016 .

2_ يتم تحديد المستحقات الكلية الطبيعية من خلال طرح التغير في الايرادات التشغيلية من التغير في الايرادات التشغيلية ويقسم ناتج الطرح على الموجودات الثابتة للفترة الحالية وتم قياس المستحقات الكلية الطبيعية والموضحة في نتائج الجدول (2) :

2_ يتم تحديد المستحقات الكلية الطبيعية من خلال طرح التغير في الايرادات التشغيلية من التغير في الايرادات التشغيلية ويقسم ناتج الطرح على الموجودات الثابتة للفترة الحالية وتم قياس المستحقات الكلية الطبيعية والموضحة في نتائج الجدول (2) :

جدول (2) احتساب المستحقات الطبيعية لمصرف التنمية (المبالغ بالالف الدنانير)

السنة المالية	التغير في الايرادات التشغيلية	التغير في المدينون	الموجودات الثابتة	المستحقات الطبيعية
2014	-11,225	13,224	5,169	-11,228
2015	-17,061	75,012	5,256	-17,075
2016	6,719	-11,558	73,121	6,719
2017	2,165	-12,094	86,559	2,165
2018	-4,583	20,965	90,321	-4,583
2019	-4,350	57,324	91,717	-4,351

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف التنمية 2014-2016 .

الارباح لغرض تحقيق منافع تعاقدية ومنافع مكافاة الادارة والجدول ادناه يوضح مؤشر المستحقات غير الطبيعية كما موضحة في الجدول (3) :

3_ يتم احتساب المستحقات غير الطبيعية من خلال طرح المستحقات الكلية التي تم احتسابها في الجدول (1) من المستحقات الطبيعية التي تم احتسابها في الجدول (2) ، وتمثل المستحقات غير الطبيعية مؤشر لإدارة الارباح فالإدارة العليا تعتمد ممارسات ادارة

جدول (3) احتساب المستحقات غير الطبيعية لمصرف التنمية الدولي (المبالغ بالالف الدنانير)

السنة المالية	المستحقات الكلية	المستحقات الطبيعية	المستحقات غير الطبيعية
2014	45,438	-11,228	56,666
2015	34,313	-17,075	51,388
2016	146,205	6,719	139,486
2017	32,059	2,165	29,894
2018	28,206	-4,583	32,789
2019	-16,778	-4,351	-12,427

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف التنمية 2014-2016 .

الاقتصاد فضلا عن انشطة القطاع المصرفي الالكتروني التي تتطلب نظم محاسبية الكترونية محدثة .

ب_ مرحلة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS للسنوات المالية 2016-2019 :

ان المستحقات غير الطبيعية التي تمثل مؤشر ممارسات ادارة الارباح فنجد ان مرحلة تطبيق معايير الابلاغ المالي الاعلى في مستوى ممارسات ادارة الارباح فنجد ان اعلى قيمة للمستحقات غير الطبيعية في السنة المالية 2016 وهي سنة بداية التطبيق لمعايير الابلاغ المالي الدولية (486,139) ولكن في السنوات اللاحقة اخذت هذه المؤشرات بالانخفاض النسبي نتيجة اكتساب الخبرات وتحسن قدرة المحاسبين في تطبيق تلك المعايير ويرى

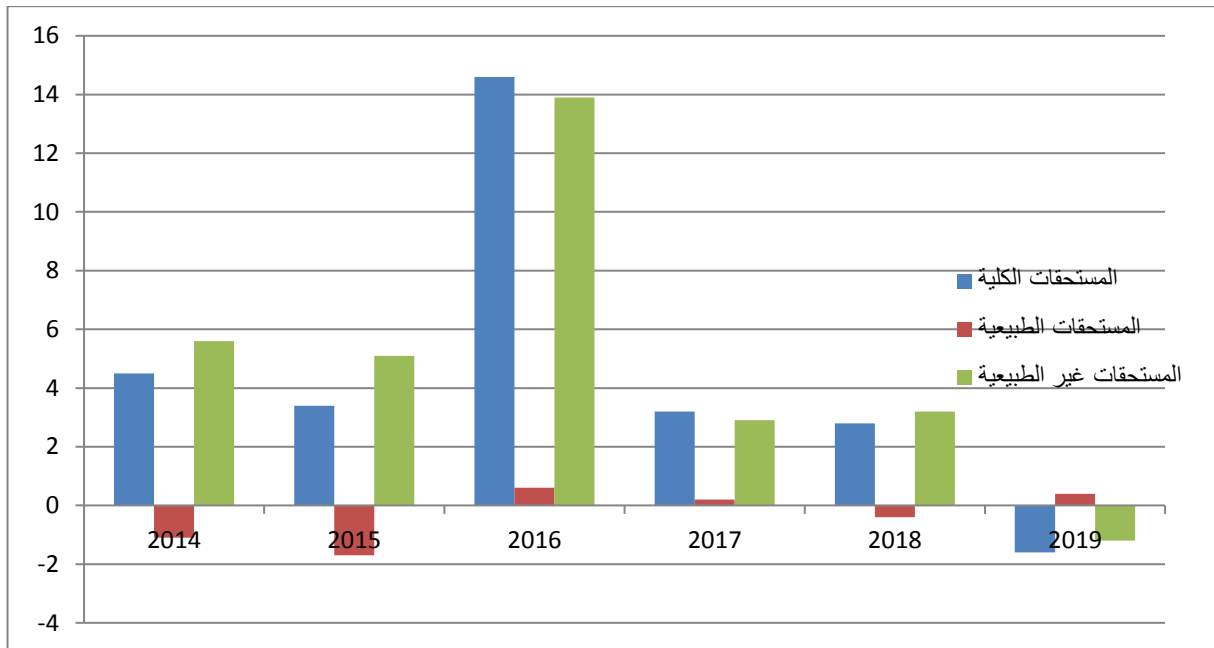
ولغرض قياس قياس ممارسات ادارة الارباح يقوم الباحث بتقسيم نتائج الجدول على مرحلتين :

أ_ مرحلة ما قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS للسنوات المالية 2014-2015:

ان المستحقات غير الطبيعية التي تمثل مؤشر ادارة الارباح مرتفعة في هذه المرحلة ولكن هذا الارتفاع ينخفض تدريجيا في سنة 2015 وهو ناتج عن استمرار مصرف التنمية باعتماده النظام المحاسبي الموحد والذي صمم ليتوافق مع متطلبات الاقتصاد القومي ومستند في تطبيقات القياس والافصاح المحاسبي على القواعد المحاسبية المحلية الغير ملائمة مع متطلبات عولمة

الرقابة الداخلية فضلا عن مسؤولية المدقق الخارجي في تحديد ممارسات ادارة الارباح مستويات المستحقات غير الطبيعية كما موضح في الشكل (4) :

الباحث ان المستويات المرتفعة لمؤشرات ممارسات ادارة الارباح والمتمثلة بالمستحقات غير الطبيعية بسبب تدني مستويات الحوكمة المؤسسية المتمثلة بدور لجان التدقيق في المصارف وضعف نظام



شكل (4) مستويات المستحقات غير الطبيعية (ممارسات ادارة الارباح)

اهمها المحافظة على المنصب الاداري وزيادة مكافاة الادارة، فضلا عن ترسيخ المركزية الادارية .

3- من اهم اساليب ادارة الارباح هي التغيير في السياسات المحاسبية والتي توفرها مرونة معايير الابلاغ المالي الدولية ومما يشجع على هذه الممارسات ضعف نظم الرقابة الداخلية وغياب الحوكمة المؤسسية .

4- اظهرت نتائج تحليل التقارير المالية وفق نموذج جودة المستحقات ان التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد غير قادرة على تحسين جودة الابلاغ المالي كون ممارسات القياس والافصاح في هذا النظام لا تتوافق مع متطلبات معايير الابلاغ المالي والشفافية في الافصاح المحاسبي .

5- اظهرت نتائج تحليل التقارير المالية وفق نموذج جودة المستحقات ان التقارير المالية للسنوات المالية 2016-2019 وعلى الرغم من تطبيق مصرف التنمية الدولي لمعايير الابلاغ المالي الدولية ان التقارير المالية للمصرف اظهرت مستويات مرتفعة من المستحقات غير الطبيعية وهو ناتج عن استغلال الادارة للمرونة في معايير الابلاغ المالي .

ويوضح الشكل السابق الارتفاع النسبي في مستوى ادارة الارباح في السنة المالية 2016 وهي السنة الاولى لتطبيق المعايير اذ استغلت الادارة العليا التغيير في البيئة المحاسبية والمتمثلة بتطبيق معايير الابلاغ المالي واعتمدت تقديرات لمستحقات بنسب اعلى من النسب الطبيعية محاولة منها لتحقيق مكاب ظريبيه او مكاسب تخفيض الارباح الموزعة، فضلا عن الحصول على مكافاة الادارة. وبذلك يتم نفي فرضية البحث " ان تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي يخفض من ممارسات ادارة الارباح " .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات :

- 1- تمثل معايير الابلاغ المالي الدولية مقاييس عالمية حاكمة لتحديد مدى توافق التقارير المالية للوحدات الاقتصادية ومتطلبات الابلاغ المالي الدولي وحجم التنسيق في الممارسات المحاسبية .
- 2- تمثل ممارسات ادارة الارباح اساليب ادارية وتوجهات الادارة العليا في تحقيق مكاسب في الاجل القصير او الطويل من

ثانياً : التوصيات :

- 1- ضرورة توفير متطلبات التعليم المحاسبي الدولي كأساس للوصول الى التطبيق الناجح لمعايير الإبلاغ المالي الدولية .
- 2- ضرورة اشاعة ثقافة معايير الإبلاغ المالي الدولية في البيئة المحاسبية لتكون هي الحاكمة ومفتاح نجاح تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية .
- 3- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة القريبة في ظروفها الاقتصادية من البيئة المحلية لتكون نموذجا قائدا لانجاح تجربة معايير الإبلاغ المالي الدولية .
- 4- ضرورة تطبيق ممارسات حوكمة الشركات لتخفيض ممارسات ادارة ارباح والحد من توجهات الادارة .
- 5- تفعيل دور مراقب الحسابات والاستفادة من تجارب شركات التدقيق الاربعة الكبرى لتحسين واقع بيئة وممارسات التدقيق الخارجي ومكاتب مراقبة الحسابات .

المصادر

- [1] الساعدي ، حكيم حمود ، 2013، "دور قانون بنفورد في تخفيض ممارسات ادارة ارباح " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد.
- [2] الساعدي ، حكيم حمود ، 2013 " أستخدام قانون بنفورد في كشف إدارة الأرباح وانعكاسه على جودة التدقيق " رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد.
- [3] Healy, Paul M. and Wahlen, James M., (1999) "A Review of Earnings Management Literature and Its Implication for Standard Setting", Accounting Horizons, Vol. 13, No. 4.
- [4] Bala G., Dharan, Phd., C P A, "Earnings Management with Accrual and Financial Engineering", Journal of Business, Vol. 76, No. 1, 2003.
- [5] الهلالي ، ضياء زامل خضير ، 2012 " دور مراقب الحسابات في الحد من ادارة ارباح " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد.
- [6] شتيوي ، أيمن أحمد ، "تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية " ، المجلة العلمية للتجارة، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، 2009.

- [7] توفيق ، عدالت محمد ، 2012 " الحد من اثار ادارة ارباح في اطار النظرية الاخلاقية للمحاسبة " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد.
- [8] نوغراي ، غازي عثمان حاجي ، 2004 " متطلبات التوافق والتطبيق لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية " اطروحة دكتوراه ، جامعة صلاح الدين ، كلية الادارة والاقتصاد.
- [9] ذهبي ، ديانا موفق ، 2007 " مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سوريا " رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق ، كلية الادارة والاقتصاد.
- [10] الامير ، شمران عبيد خليف " امكانية توافق اعداد القوائم المالية لقطاع التعليم الاهلي مع متطلبات تطبيق IFRS1 " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد
- [11] ابو طالب ، يحيى محمد ، 2006 " معايير التقارير المالية ونظرية المحاسبة وفقا لحدث التعديلات " شركة ناس للطباعة ، القاهرة.
- [12] SFAC No.8,"Coceptual Framework for Financial Reporting", FASB, Norwalk, USA, 2010.
- [13] Epstein, B.J. & Jermakowicz, E. k ,"IFRS Interpretation and Application", J. Wiley, New Jersey, USA, 2010.